كيف نوفر الغذاء للحيوان

للمهندس الزراعى نيّر اسماعيل فريد

إخصائى ثان منتدب بقسم تربية الحيوان والدواجن بوزارة الزراعة

الإنتاج الحيوانى فى مصر ضعيف ، هذه حقيقة يعلمها الجميع ويتلمس الكل الوسائل لعلاجها . ويرجع ضعف الإنتاج الحيوانى عندنا إلى عوامل رئيسية أهمها :

١ — انخفاض القدرة الإنتاجية للحيوان :

٢ — عدم توافر الغذاء الكامل الرخيص للحيوان طوال العام .

٣ — شدة فتك الأوبئة والأمراض بالحيوانات .

وسأتكلم فيما يلى عن توفير الغذاء للحيوان ، أما العاملان الآخران فيتولى علاجهما المختصون :

من أهم أسباب قلة الإقبال على تربية الحيوان فى مصر عدم توافر الغذاء الرخيص للحيوان طوال العام ، سواء أكان ذلك فى الأراضى المزروعة فى وادى النيل أم فى الأراضى البور بشمال الدلتا أم فى المناطق الصحراوية ، ففى الأراضى المزروعة فى وادى النيل نجد أن البرسيم هو الغذاء الوحيد للحيوانات فى فصل الشتاء . وهو كاف إلى حد بعيد لهذا الغرض ، أما فى الصيف فلا يجد الزراع والمربون علفاً لمواشيهم سوى الدراوة التى يزرعونها فى مساحات صغيرة على عروات متكررة أو خف الذرة ، أو أنهم يزرعون المساحات الممكنة من الذرة السكرية النجرو أو الرفيعة وحشيشة السودان وحشيشة التف والدخن إذا أمكنهم الحصول على طلبهم من التقاوى . ولما كان هذا لا يسد حاجة المواشى من العليقة الرخيصة الخضراء اللازمة فإن المربين يضطرون إلى تغذية مواشيهم على العليقة الجافة رغم ارتفاع ثمنها ، وهذا يجعل تربية الحيوان فى فصل الصيف عملية كثيرة الكلفة فيدفع هذا المربين إلى التخلص من كثير من هذه الحيوانات رغم أن بعضها قد يكون ذا إنتاج عال .

أما فى الأراضى البور وفى المناطق الصحراوية فالحالة أكثر سوءا بسبب عدم توافر العليقة الخضراء طوال العام صيفا وشتاء ، ولهذا لا يمكننا أن نزعم — إذا استمرت هذه الحالة — أن تربية الحيوان بهذه المناطق تعتبر من الأعمال المربحة التى يرجى منها خير .

ولما كان من غير الممكن شغل أى جزء من المساحات المزروعة بغذاء الإنسان فى وادى النيل بزراعة مواد العلف فإن من الواجب علينا أن نجد المكان الذى يمكن زراعة محاصيل العلف للحيوان فيه ، والعمل على سد النقص فى غذائه حتى نطمئن إلى أن جهودنا لرفع إنتاجه عن طريق تحسينه بالانتخاب والتربية والعناية بصحته ، والمحافظة عليه من الأمراض ـ ستكون عملا اقتصاديا مرتكزاً على أسس صحيحة .

وبما أن الأرض المزروعة لا تتحمل الضغط عليها بسبب تزايد عدد السكان عاما بعد عام فقد أصبح من الواجب أن نمد بصرنا إلى الأراضى التى لم تستثمر .

والآن ونحن فى عهد نهضة وجب أن ننهض بجميع وسائل استغلال أراضينا المتروكة هذه القرون الطويلة الخالية ، فمن غير اللائق تركها قاحلة لا أثر فيها للحياة وهى جزء من جسم الوطن يجب أن نحاسب أنفسنا على مقدار عنايتنا به .

وبما أن إنشاء المراعى من أسهل وأرخص طرق استغلال هذه الأراضى ، ولما كانت بلادنا غنية والحمد لله بنباتاتها التى تنمو طبيعيا منتشرة فى المساحات البور الواسعة فى شمال الدلتا ، وفى الصحراء الغربية والشرقية والواحات ، فإن ذلك يوحى لنا بأن من الممكن الانتفاع بتلك الثروة النباتية وتحسينها والإكثار منها ، ونشر زراعتها بهذه المناطق بشكل منظم وعلى أسس علمية صحيحة ، والاستفادة منها كغذاء أخضر رخيص يجعل تربية الحيوان بهذه الجهات عملا اقتصاديا مربحا .

وهذه النباتات متروكة للطبيعة تقضى عليها بالتلف والاندثار بفعل عوامل سيئة مختلفة كثيرة ، منها الرياح وسيول الأمطار والحرارة والجفاف وسفى الرمال ، كما أنها معرضة إلى سوء استعمال العرب الرحل الذين يفدون إلى شمال الدلتا والصحراء ويتركون حيواناتهم دون رقابة ترعى هذه النباتات حتى تأتى عليها جميعا خصوصا الصالح منها ، كما أنهم يستعملونها فى الوقود حتى انقرض بعضها ويخشى على فناء البعض الآخر .

والعوامل الطبيعية كسيول الأمطار والرياح والرمال سببت كثيراً من الضرر لكل من التربة والنبات ، وترك الحالة على هذا الشكل البدائى أزمانا طويلة من أهم أسباب بقاء هذه المناطق جرداء قاحلة موحشة . وبسبب عدم الاهتمام بهذه المناطق أجيالا ظلت هذه الأراضى بوراً وتلك الصحارى قاحلة ، كما عاونت الطبيعة نفسها على بقاء هذا الهدم المستمر ، فواجبنا الآن أن نمنع أسباب هذا الهدم الطويل .

وحينما نفكر فى استغلال الأراضى غير المستثمرة فى إنشاء المراعى سواء أكان ذلك بالأراضى البور فى شمال الدلتا أم بالأراضى الصحراوية فإننا سنجد أنه من الخير أن نبدأ بالانتفاع بكل مواردنا الطبيعية الموجودة بها ، سواء أكانت هذه الموارد الطبيعية هى النباتات التى تنمو طبيعيا أم المصادر المائية أم التربة نفسها ، ولهذا وجب أن نبذل أقصى إمكانياتنا للمحافظة على تلك الموارد واستغلالها على نمط اقتصادى صحيح .

أولا — صيانة النباتات التى تنمو طبيعيا :

لما كانت هذه النباتات فى طريقها إلى الاندثار ، ولما كان العرب الرحل وسوء الاستعمال من أهم أسباب تدهورها وانقراض بعضها وجب أن نوجه عنايتنا إلى تلافى هذه الأسباب ومنعها . وإنى أقترح الطرق الآتية كعلاج سريع لهذه الحالة :

١ — البدء باختيار مساحات محددة فى أماكن معينة كالوديان مثلا ، ومنع الاقتراب منها ليتجدد نمو نباتاتها وتتكون بذورها وتصبح هذه المساحات مصدراً دائما للمحافظة على هذه النباتات ومنع اندثارها ، ونواة نمدنا باستمرار بحاجتنا من النقاوى المرغوبة ، على أن تتبع فى هذه المساحات كل الوسائل التى تزيد من غلتها كالتسميد واستئصال الحشائش غير النافعة ، ومقاومة التقلبات الجوية وغيرها .

٢ — عمل دورات خاصة لتنظيم الرعى فلا يستمر ولا يتكرر رعى مساحة ما إلا بعد أن تسترد نموها كاملا .

٣ — اقتفاء أثر الرعاة وإبعاد كل من يتهاون فى تنفيذ الإرشادات والتعليمات .

٤ — تفهيم الرعاة وأصحاب الماشية ضرورة صيانة نباتاتهم والعناية بها وتعريفهم ان عدم مراقبتهم لمواشيهم وحسن استغلالهم لهذه المراعى يؤدى إلى تلف هذه النباتات وانقراضها ، وأنهم أول من يتأثر بنتيجة هذه الحالة .

وتقوم بهذه الإرشادات مراكز تدريبية إرشادية كما هو الحال فى الوحدات الزراعية . وأعتقد أن من المفيد البدء بمركز منها فى كل من مديرية الفؤادية والدقهلية والبحيرة ، وليكن مقره الوحدة الزراعية نفسها ، وآخر فى كل من برج العرب وفوكه ومرسى مطروح والبصيلى والعريش .

٥ — لسهولة تنفيذ عمليات المحافظة على هذه الثروة النباتية وزيادة غلتها يكون من الخير تقسيم هذه الأراضى إلى مساحات معينة وتسليمها للمنتفعين من الزراع والمربين أفراداً أو جماعات فى شكل تعاونى ، على أن يتعهدوا بمراعاة تنفيذ التعليمات والإرشادات التى تطلب منهم ، وإذا أخل بها أحدهم حرم من الانتفاع بهذه الأراضى . ومن التعليمات التى يطلب منهم تنفيذها مايلى :

(ا) تعميم الرعى الدورى بحيث تتفق الدورة مع نوع النباتات وحالة نموها .

(ب) العناية بالتربة ودوام إضافة المخصبات إليها ، والقيام بعمليات الفلاحة الصحيحة ، والعمل على تحسين خواصها الطبيعية والكيماوية .

(ج) مقاومة العوامل الطبيعية السيئة كسيول الأمطار والرياح والحرارة وسفى الرمال وحماية النباتات والتربة منها بكل الوسائل الممكنة .

(د) إلزام المربين بملازمة الرعاة للحيوانات لمراقبة عملية الرعى وتنظيمها .

(هـ) إذا لم يتيسر للمربين إيجاد الرعاة ألزموا بعمل أسوار من الأسلاك أو الخشب حول مساحات معينة تيسر تنظيم الرعى ، بحيث إذا تم رعى مساحة ما انتقلت الحيوانات إلى مساحة أخرى ، ولا تعاد إلى أية مساحة إلا بعد أن تسترد النباتات نموها كاملا .

(و) ترك مساحة خاصة من كل صنف دون رعى لكى تنمو ويمكن الحصول منها على التقاوى مع مراعاة العناية بالعمليات الزراعية التى تتطلبها .

(ز) عدم السماح بالرعى لعدد أكثر مما تتحمله المرعى من الحيوانات مع تحديد نوعها وسنها بحسب حالة المرعى ونوعه .

٦ — لكى يشعر المنتفعون والرعاة بأن هذه التعليمات واجبة التنفيذ أرى سن قانون لوقاية ثروتنا النباتية التى تنمو طبيعيا ، أسوة بالقانون رقم ١٣ سنة ١٩٢٢ الخاص بوقاية الطيور النافعة للزراعة وتطبيق هذا القانون بكل دقة .

٧ — يقوم بمراقبة هذا القانون المقترح رجال البوليس والحدود .

٨ تنظيم دعاية إرشادية لتوضيح التعليمات ولا بأس من إجراء ذلك فى المساجد والأسواق .

٩ — يقوم الإخصائيون بوصف وتقسيم النباتات المحلية الموجودة ، وتؤخذ الملاحظات عن النقط الآتية لاختبارها بجانب الأصناف المستوردة وانتخاب أحسنها :

(ا) طبيعة نموها (ب) قيمتها كعلف (حـ) تحملها للمناخ
(ى) تحملها للرعى (هـ) مدى مقاومتها للآفات والأمراض

ثانيا — الانتفاع بجميع مواردنا المالية الموجودة بتلك الجهات :

الماء من أهم العوامل المحددة لنمو النبات ، وتدل الإحصاءات على أن معدل سقوط الأمطار فى المناطق الساحلية بالصحراء الغربية والشرقية يتراوح بين ٣ و٨ بوصات فى السنة تنزل فى المدة من أوائل اكتوبر إلى أواخر مارس ، وفى هذه الفترة تكون درجة حرارة الجو والتربة منخفضة ، وفى بعض السنين تقل جداً كمية الأمطار ويتسبب عن ذلك ضعف نمو النباتات التى تنمو فى هذه المناطق ، وهذا يهدد كثيراً من الحيوانات بالموت جوعا ولا يشجع المربين على المخاطرة بتربية عدد كثير من المواشى خشية هلاكها فى وقت الجفاف بسبب الجوع أو العطش . ولهذا وجبت المحافظة على كل قطرة من ماء المطر للانتفاع بها فى وقت الحاجة ، ويكون ذلك بواسطة خزنها فى المنخفضات كالوديان أو تبنى خزانات خاصة لهذا الغرض بطريقة مبسطة ، والإكثار من هذه الخزانات كلما دعت الحاجة إليها لتكون مورداً دائما يمد تلك الأراضى بالماء فى كل وقت من أوقات السنة .

وتوجد طريقة بسيطة للمحافظة على ماء المطر ، وهى حفظه بالتربة نفسها ، فتحدد مساحات معينة بواسطة حواجز Dilses تنشأ بالآلات أو بالعمال لمنع ماء المطر عند نزوله من الضياع فى البحر أو تسربه إلى جهات غير مطلوبة ، وتعمل هذه الحواجز بطريقة هندسية تراعى فيها ارتفاعات الأرض وانحداراتها ، فإذا سقط المطر على هذه المساحات المحددة أمكن الاحتفاظ به فتتشربه التربة بطريقة الانتشار (Water sprending system) ويمد النباتات الموجودة أو المنزرعة بحاجتها

من الرطوبة وقتاً طويلا حتى تثبت جذورها فى الأرض . وتعتبر هذه الطريقة من أسهل الوسائل وأوفرها للمحافظة على مياه الأمطار .

اما مصادرنا المائية كالآبار والعيون فلابد من استمرار البحث والتنقيب عنها ، والمحافظة على الموجود منها ، ووضع القواعد اللازمة للاستفادة بها على أساس صحيح منتظم .

هذا فى الأراضى الصحراوية ، والأراضى التى لا يمكن ريها بمياه النيل ، أما فى أراضى شمال الدلتا ، وفى الأراضى القريبة من وادى النيل والتى يمكن أن تصل إليها مياهه كمنطقة ترعة النوبارية حيث أنشئت مديرية التحرير فمن الممكن أن ننتفع بمياه الفيضان لرى هذه الأراضى فى المدة الواقعة بين أواخر أغسطس وأواخر ديسمبر وزراعتها بأنواع من محاصيل المراعى الحولية أو المعمرة التى يمكن أن تنجح وتنمو فى هذه البيئة وتحت ظروفها .

ثالثا — صيانة التربة ورفع قدرتها الإنتاجية :

بما أن التربة هى المصدر الذى يمد النبات بحاجته من الغذاء ، والعناية بها تزيد من إنتاج المرعى نفسه وترفع من قيمته ، فقد وجب أن نحافظ على هذا المصدر بكل الوسائل ونساعده على مدّ النبات بحاجته من الغذاء . ومن أهم وسائل ذلك :

١ — حماية التربة من عوامل التعرية كسيول الأمطار والرياح وسفى الرمال .
٢ — زيادة قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة اللازمة لنمو النبات .
٣ — إضافة المواد العضوية لتحسين خواصها الطبيعية والكيماوية .
٤ — إضافة المخصبات لزيادة قدرتها على مدّ النبات بالغذاء اللازم .
٥ — عمل دورات زراعية مناسبة للمحافظة على خصب التربة .
٦ — العناية بالصرف فى الأراضى الغدقة .
٧ — إزالة الأملاح الضارة أينما وجدت .

هذا ويجب ألا ننسى أن بعض المناطق خصوصا المناطق الصحراوية تتعرض لفترات جافة قاسية ، وان علينا أن نهيء الغذاء اللازم للحيوانات فى هذه الأوقات بطرق أهمها :

١ — إنتاج محاصيل من العلف الأخضر لتغذية الحيوانات فى الفترات الجافة:

كثيراً ماتأتى أوقات يكون فيها الجفاف شـــديداً خصوصا فى فصل الصيف فيصبح من الضرورى استنباط أصناف من محاصيل العلف الأخضر تزرع فى الأراضى الزراعية لمد المناطق الأخرى التى يحدث فيها الجفاف بالعلف الأخضر أو المجفف الدريس حتى لاتتعرض الحيوانات للموت جوعا ، كما تمد هذه المناطق بمواد العلف الأخضر حينما يمنع فيها الرعى على نطاق واسع أو عندما يكون إنتاج المرعى ضعيفا .

٢ — حفظ الأغذية للحيوانات لاستعمالها عند الحاجة : ويكون ذلك على النحو كالآتى :

(ا) بحفظ مواد العلف الأخضر على صورة سيلاج .
(ب) بحفظ هذه المواد على صورة دريس .

ومن العوامل التى تجعلنا نهتم بحفظ مواد العلف الأخضر على إحدى الصورتين السابقتين :

١ — حدوث بعض أوقات جافة أو باردة بشكل غير عادى يصبح فيها إنتاج المراعى ضعيفا .

٢ — فى بعض الجهات تكون درجة الحرارة أحيانا مرتفعة جداً أثناء النهار بحيث يكون تعرض الحيوانات لها خطيراً ومن الصعب بقاؤها ترعى فى العراء ، ففى هذه الحالة يقدم السيلاج أو الدريس للحيوان نهاراً ويترك فى المرعى أثناء الليل.

٣ — قد تفتك الآفات والحشرات بالمرعى فينخفض إنتاجه لدرجة كبيرة حتى يستوجب ذلك إعادة زراعته . وهذا يحتاج إلى مدة أقلها سنة لتجديده فتغذى الحيوانات على الأغذية المحفوظة حتى يمكن استغلال المراعى مرة ثانية .

٤ — حينما تكون نباتات المرعى لم تبلغ الطور المناسب للرعى تتغذى الحيوانات على السيلاج حتى يحل الطور المناسب للرعى ؛ وفى ذلك محافظة على المرعى من التلف بسبب الرعى المبكر ومضاعفة لإنتاجه .

٥ — قد يكون إنتاج المرعى عاليا ويزيد محصوله عن حاجة الحيوانات وإذ ذاك يكون الأوفر الاحتفاظ بما يزيد من محصوله على هيئة سيلاج أو دريس

حتى لا يتعرض المحصول الزائد للتلف والضياع ويمكن الاستفادة بالسيلاج أو بالدريس وقت الحاجة .

ويقول الدكتور سمبل Dr. A.T. Semple إن من مزايا استعمال السيلاج أنه :

١ — يحتفظ بمقدار يتراوح بين ٨٠و٨٥٪ من القيمة الغذائية للحشائش فى وقت قطعها ، بينما لايحتفظ الدريس إلا بمقدار ٧٠—٧٥٪ فقط من هذه القيمة الغذائية إذا ما أعد بالطريقة الصحيحة .

٢ — يهيء السيلاج غذاء غضا للحيوانات طوال العام بغض النظر عن البرد والجفاف أو الشتاء والصيف ، وبه يمكن إلى حد كبير حل مشكلة توفير الغذاء الأخضر أو مايماثله على مدار السنة .

٣ — يمدنا السيلاج ببروتين وكاروتين أكثر مما يمدّنا به الدريس الناتج من نفس المساحة الأرضية .

٤ — يمكننا بواسطة صناعة السيلاج أن نستفيد من جميع محصول المراعى حينما تكون فى أقصى مراحل نموها التى تنتج أكبر نسبة من العناصر الغذائية المهضومة ، وتعطى أعلى إنتاج للحيوان ، فيمكننا فى هذه الحالة أن نقطع الزائد من محصول المرعى قبل فوات الوقت المناسب للتغذية عليه ونستخدمه فى وقت عدم كفاية المرعى لإمداد الحيوانات الموجودة فيه بالغذاء اللازم .

٥ — يشغل السيلاج ثلث المساحة اللازمة لعمل نفس الوزن من الدريس .

٦ — يمكن التغذية على السيلاج بفقد أقل مما فى حالة التغذية على الدريس .

٧ — يكون السيلاج فى أمان من الحريق بعكس الدريس الذى كثيراً مايتعرض له .

٨ — يمكن عمل السيلاج الجيد دون الاهتمام الكبير بالأحوال الجوية بينما تؤثر التقلبات الجوية إلى حد كبير فى عملية صناعة الدريس وأثناء حفظه .

٩ — يعتبر السيلاج أقرب شبها بمواد العلف الخضراء فى حفظ المواشى بصحة جيدة وفى تسمينها والاحتفاظ بها فى حالة إنتاجية عالية .

١٠ — أثبتت التجارب أنه يمكن استعمال المادة الجافة الناتجة من السيلاج بصورة أنفع منها فى حالة المادة الجافة الناتجة من دريس بنفس القيمة .

١١ — تنتج المواشى التى تتغذى على السيلاج فى مساحة معينة لبنا يحتوى على نسبة ٥٠٪ من فيتامين « ا » أعلا مما ينتج من المساحة ذاتها من الدريس .

ومما يلاحظ أن كثيراً من المزارعين والمربين فى مصر لايقومون بعملية صنع الدريس بالطرق الصحيحة التى بها يحتفظ بأكبر نسبة من عناصره الغذائية ، كما يلاحظ أن صناعة السيلاج لدينا محدودة فى أضيق نطاق أو تكاد تكون معدومة ؛ وهو مايوجب علينا أن نهتم بهذه الصناعة ونعمل على نشرها والإكثار من إنشاء السيلو ويمكن أن يتم ذلك بمساعدة الجمعيات التعاونية ، على أن يكون بطريقة مبسطة رخيصة ولا يكون لضخامة البناء وفخامته اعتبار حتى يسهل ذلك على مربى الحيوان ويشجع على الإكثار منها . وفى الاهتمام بصناعة الدريس والسيلاج توفير كبير فى استهلاك العليقة الجافة وتخفيض لتكاليف تغذية الحيوانات فى فصول الجفاف وفى فصل الصيف تغذية صحيحة .

ويمكن للوحدات الزراعية ومراكز التدريب ومحطات تربية الحيوان بالأقاليم والتفاتيش الزراعية إرشاد الزراع والمربين وتدريبهم على أحسن الطرق للقيام بعمليات حفظ الأغذية وتعريفهم بالفوائد التى تعود عليهم من اتباع الطرق الصحيحة لحفظها .

ومما تقدم يتبين لنا أننا نحتاج إلى توجيه مزيد من العناية إلى وسائل توفير المواد الغذائية للحيوان ، سواء أكان مصدرها محاصيل المراعى أم محاصيل العلف الأخضر الأخرى ، أم الأغذية المحفوظة ، فإننا مازلنا فى مرحلة التفكير وتجب المبادرة بتنفيذ برنامج واسع للقيام بهذا العمل وتلك البحوث حتى يمكن أن نجنى ثمارها فى وقت قريب . فإذا وفرنا الغذاء للحيوان ثم أحسنا انتخابه وتربيته والمحافظة عليه من الأمراض أمكننا أن نضاعف إنتاجه فيصبح مصدر صناعة كبيرة ومورد رزق عظيم .

ومن المعروف أنه لايمكن أن تظهر القدرة الإنتاجية العالية فى الحيوان مالم نساعده على إظهار هذه القدرة الكامنة ، ويكون ذلك بتوفير الغذاء وتهيئة البيئة الصالحة له . ومن هنا وجب أن نبدأ ثم نختبر بعد ذلك السلالات العالية الإنتاج ، وأعتقد أن عكس ذلك بعيد عن الصواب .

ولما كانت عملية إنشاء المراعى الحولية ، والمستديمة فى المناطق المختلفة تستوجب دراسة كل منطقه لمعرفة :

(ا) خواص التربة الطبيعية (ب) مناخ كل منطقة (ج) الطرق الممكنة لريها (ء) مقدار الأمطار التى تنزل بها ومواعيد نزولها على مدار السنة .

(هـ) تعداد الأهالى فى كل منطقة ومقدار الأيدى العاملة بها . (و) الحالة الاجتماعية لأهالى كل منطقة ، فإن من اللازم أن نبدأ بهذه الدراسات حتى نقوم بإبحاثنا ونحن مطمئنون إلى جميع الظروف التى قد تواجهنا .

كل هذه البحوث تحتاج إلى تكاتف القوى وتوحيد الجهود وتعاون المشتغلين بها فى جميع النواحى بحيث يلتقى نظر الجميع عند هدف واحد هو توفير الغذاء للحيوان كإحدى الوسائل لرفع إنتاجه تحقيقا للغاية المنشودة وهى تشجيع تربية الحيوان والنهوض بها .

ولكى نعد للوطن إخصائيين يمكنهم أداء هذه الرسالة على أسس علمية على مر الأجيال يجب أن نعمل على تدريس موضوع إنشاء المراعى وإدارتها ، والتوسع فى هذه الدراسة بكليات الزراعة والمعاهد الزراعية الأخرى وتعريف الطلاب بثروتهم النباتية التى تنمو فى أرض وطنهم والوقوف على أحدث الطرق العلمية والعملية المتبعة فى الدول الأجنبية المهتمة بهذا الموضوع، سواء أكان ذلك بتبادل النشرات الفنية ونتائج التجارب أم بإيفاد البعوث ، أم بالاستفادة بالخبراء فكل هذه تؤدى بإذن الله إلى أحسن النتائج وأسرعها .

وأن الفوائد التى تعود على البلاد من وراء استغلال الأراضى البور بشمال الدلتا والأراضى الصحراوية فى إنشاء المراعى العديدة لهى بجانب الانتفاع بتلك الأراضى غير المستثمرة وزيادة الرقعة المنزرعة ستخفف الضغط على الأراضى الزراعية داخل الوادى . وبالتوسع فى إنشاء المراعى بأسهل وأرخص طرق استغلال الأراضى البور سنعمل على تنمية الإنتاج الحيوانى وتهيئة الفرصة لإدخال صناعة جديدة مربحة هى صناعة المنتجات الحيوانية كمنتجات الألبان وحفظ اللحوم ودبغ الجلود ، وكلها ذات آثار عظيمة فى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة للشعب ، علاوة على أننا سنتشىء عملا مربحا لخريجى الجامعات والمعاهد الزراعية والعمال .

كما أن تعمير الأراضى الصحراوية سيكون من أهم عوامل تشجيع صيد الأسماك والنهوض به فى المناطق الساحلية ، وهذا أيضا مورد كبير من موارد ازدياد ثروة البلاد .

ولا يخفى أنه بالتوسع فى الإنتاج الحيوانى سيرتفع المستوى الغذائى للشعب ، وهذا دون شك له أكبر الأثر فى تحسين صحة الفرد لتمكينه من العمل المنتج . فيعود نشاطه وإنتاجه على البلاد بالنفع الكبير وهو مايسعى إليه كل مواطن صالح .